

التكليف التاسع

تطبيق التقد العلمي الذاتي على رسالة الماجستير / ورقة
البحثية خاصة بالباحث و وضع مقترحات للتحسين

ريادة الأعمال الابتكارية ودورها في صون التراث الثقافي غير المادي
(ممارسات ابتكارية ريادية ومستدامة لصون التراث غير المادي)
-رسالة ماجستير-رماح خليل جوبان
المشرف:

الأستاذ الدكتور أحمد راجح إسماعيل
ماجستير ريادة الأعمال والابتكار- جامعة ميد أوشن
2024

دراسات نقدية 3

د: هبة محمد

9th assignment

Prepared by: Remah Khalil joban
PHD- 241000569

[https://drive.google.com/file/
d/1jdil30SKPBperuEwPDTBJLmLTkuhpz5R/view?
usp=drive_link](https://drive.google.com/file/d/1jdil30SKPBperuEwPDTBJLmLTkuhpz5R/view?usp=drive_link)



العنوان

يعكس عنوان الرسالة توجهًا بحثيًا معاصرًا يربط بين **ثلاثة متغيرات رئيسة**، هي الريادة الابتكارية بوصفها المتغير المستقل، والتراث الثقافي غير المادي بوصفه المتغير التابع، والاستدامة كإطار حاكم ينظم العلاقة بينهما.

ورغم وضوح هذه المتغيرات على المستوى المفاهيمي، فإن صياغة العنوان توحى بتقدّم المنظور الريادي على حساب البعد الثقافي، حيث يُقدّم التراث غير المادي ضمنيًا كحقل للتفعيل التنموي أكثر من كونه منظومة ثقافية واجتماعية قائمة بذاتها. كما أن مفهوم الاستدامة يرد بصيغة عامة دون تحديد أبعاده الثقافية أو الاجتماعية، الأمر الذي يحدّ من وضوح طبيعة العلاقة الوظيفية بين المتغيرات، ويجعلها أقرب إلى علاقة افتراضية عامة منها إلى علاقة تحليلية مضبوطة، فضلًا عن غياب التحديد المكاني والزمني الذي كان من شأنه تعزيز دقة العنوان واتساقه المنهجي.

فنتخلص: أن العنوان يحدد المتغيرات بوضوح، لكنه لا يضبط علاقتها التحليلية ولا يوازن بين بعدها الثقافي والتنموي و الريادي

المشكلة البحثية

تُصاغ مشكلة البحث في الرسالة بوصفها إشكالية تتعلق بضعف استدامة التراث الثقافي غير المادي في ظل التحديات التمويلية والإدارية، مع طرح الريادة الابتكارية والمستدامة كمدخل رئيس لمعالجة هذا الخلل. ويُلاحظ أن هذه الصياغة تمثل امتدادًا مباشرًا لمنطق العنوان، حيث جرى تأطير التراث في المقام الأول ضمن إطار تنموي وإداري، أكثر من تناوله بوصفه ممارسة ثقافية اجتماعية مرتبطة بالهوية والتفاعل المجتمعي. ولا يمكن النظر إلى هذا التوجه بوصفه ضعفًا بحد ذاته، إذ يعكس اختيارًا تحليليًا واعيًا ينطلق من منظور تنموي محدد، غير أن هذا الاختيار يترتب عليه بطبيعته تضيق نسبي في اتساع المعالجة التفسيرية، حيث لم تُطرح المشكلة ضمن سياق إشكالية ثقافية أو اجتماعية مرغوبة.

ومن ثمّ، يمكن القول إن المشكلة البحثية جاءت واضحة وقابلة للمعالجة المنهجية، لكنها محكومة بإطار تحليلي يبرز جانبًا معينًا من الظاهرة على حساب جوانب ثقافية واجتماعية أخرى، وهو ما ينبغي أخذه في الاعتبار عند تقييم شمولية المعالجة البحثية.

الأهمية و الأهداف البحثية

تتسم أهمية البحث وأهدافه بدرجة عالية من الاتساق الداخلي، إذ تنطلقان من المنظور التنموي نفسه الذي يحكم صياغة مشكلة البحث، حيث جرى التأكيد على دور الريادة الابتكارية والمستدامة في دعم حفظ التراث الثقافي غير المادي وتعزيز استدامته. وتُحسب للأهداف وضوحها وقابليتها للتطبيق والقياس، فضلاً عن تركيزها على تشخيص التحديات التي تواجه المشاريع المرتبطة بالتراث غير المادي وتقديم حلول عملية لها، وهو ما يعزز القيمة التطبيقية للبحث. غير أن هذا الاتساق، رغم قوته المنهجية، انعكس في ميل الأهمية والأهداف إلى إبراز البعد التطبيقي والاقتصادي على حساب الأبعاد الثقافية والاجتماعية التفسيرية، حيث لم تُطرح أهداف تسعى إلى فهم ديناميكيات الممارسة الثقافية أو أثر الريادة في تشكيل الهوية والتفاعل المجتمعي المرتبطين بالتراث غير المادي. وبذلك، يمكن القول إن أهمية البحث وأهدافه جاءت قوية من حيث الطابع العملي، لكنها محدودة نسبياً من حيث الإسهام المعرفي الثقافي العميق.

لنجد أن: الأهمية والأهداف متماسكة وقوية تطبيقياً، لكنها كانت ستستفيد من دمج أهداف تفسيرية تُعنى بالبعد الثقافي والهويي للتراث غير المادي.

وانطلاقاً من ذلك، ننتقل إلى تقييم أسئلة البحث

الأسئلة البحثية

تتسم أسئلة البحث في الرسالة بدرجة واضحة من الاتساق مع مشكلة البحث وأهدافه، إذ تركز على استكشاف دور الريادة الابتكارية والمستدامة في دعم حفظ التراث الثقافي غير المادي، وتشخيص التحديات التي تواجه المشاريع المرتبطة به. ويُحسب لهذه الأسئلة وضوح صياغتها ومباشرتها، فضلاً عن قابليتها للمعالجة المنهجية باستخدام الأدوات التي اعتمدتها الدراسة، وهو ما يعكس تنظيمًا منطقيًا لمسار البحث. غير أن تعدد أسئلة البحث، رغم ما يعكسه من رغبة في الإحاطة بجوانب الموضوع المختلفة، جاء في بعض الأحيان على حساب تعميق الإشكالية الرئيسية، حيث بدت بعض الأسئلة أقرب إلى تفريع وصفي للأهداف أو إعادة صياغتها بصيغة استفهامية، أكثر من كونها أسئلة تفسيرية مستقلة. كما يلاحظ غياب أسئلة تُعنى بفهم الأبعاد الثقافية والاجتماعية للتراث غير المادي، مثل طبيعة الممارسة الثقافية أو أثر الريادة في إعادة تشكيل المعنى والهوية المرتبطين بالتراث.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن أسئلة البحث جاءت مناسبة للطابع التطبيقي للدراسة، لكنها محدودة نسبيًا من حيث قدرتها على تعميق التحليل الثقافي والتفسيري للظاهرة المدروسة

الاطار النظري و المفاهيمي

يعتمد الإطار النظري والمفاهيمي في الرسالة على توظيف عدد من المفاهيم الحديثة، مثل الريادة الابتكارية، والريادة المستدامة، والابتكار الاجتماعي، إلى جانب التراث الثقافي غير المادي، في محاولة لربط التراث بمقاربات تنموية معاصرة. ويُحسب لهذا الإطار سعيه إلى تجاوز خطاب الحفظ التقليدي نحو مقاربات أكثر ديناميكية، غير أن هذا التعدد المفاهيمي جاء في الغالب بصيغة تجاورية أكثر من كونه تكاملية، حيث عُرضت المفاهيم جنبًا إلى جنب دون دمجها ضمن إطار تفسيري موحد يوضح طبيعة العلاقات التحليلية بينها. كما غلب المنظور التنموي والريادي على حساب الأطر الثقافية والاجتماعية المفسرة للتراث بوصفه ممارسة اجتماعية وهوية.

ومنه فإن: الإطار النظري غني مفاهيميًا، لكنه تجاوري أكثر من كونه تكامليًا، مما عزز الطابع التطبيقي للدراسة وحدّ من عمقها التفسيري الثقافي.

وعليه

الفرضيات

تأتي الفرضيات في الرسالة منسجمة مع الإطار التنموي للدراسة، إذ تركز على اختبار العلاقة بين الريادة الابتكارية والمستدامة وبين حفظ التراث الثقافي غير المادي. ويُلاحظ أن هذه الفرضيات قابلة للاختبار والقياس، وتتماشى مع المنهج الكمي وأداة الاستبيان المعتمدة، بما يعكس اتساقاً منهجياً واضحاً. غير أن الفرضيات جاءت في مجملها وصفية وارتباطية، حيث انصبت على قياس وجود العلاقة أو قوتها، دون الانطلاق من افتراضات نظرية تفسيرية توضح طبيعة هذه العلاقة أو أبعادها الثقافية والاجتماعية.

لنجد: الفرضيات منسجمة منهجياً وقابلة للاختبار، لكنها وصفية وارتباطية أكثر من كونها تفسيرية فقد ركزت على قياس وجود العلاقة بين المتغيرات وقوتها، دون أن تسعى إلى تفسير آليات هذه العلاقة أو أبعادها الثقافية والاجتماعية.

المنهج و أدوات البحث

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي مدعومًا بأداة الاستبيان بوصفها الأداة الرئيسة لجمع البيانات، وهو اختيار يتسق مع طبيعة الأهداف والفرضيات التي تركز على قياس العلاقات بين المتغيرات. ويُحسب لهذا المنهج قدرته على توفير بيانات قابلة للتحليل الإحصائي واستخلاص نتائج واضحة تتعلق بمستوى العلاقة بين الريادة الابتكارية والمستدامة وحفظ التراث الثقافي غير المادي. غير أن هذا الاختيار المنهجي، رغم ملاءمته للطابع التطبيقي للدراسة، يحدّ من إمكانية تناول الأبعاد الثقافية والاجتماعية المعقدة المرتبطة بالتراث غير المادي، إذ لا تتيح أداة الاستبيان تفسير ديناميكيات الممارسة الثقافية أو تشكّل المعنى والهوية.

وبذلك، يمكن القول إن المنهج وأدوات البحث جاءت منسجمة مع توجه الدراسة، لكنها عززت الطابع الوصفي على حساب التحليل التفسيري الثقافي.

الإتساق المنهجي ومسار البناء البحثي

عند النظر إلى البحث بوصفه عملاً لباحث آخر، يمكن ملاحظة أن التوجه التنموي والاقتصادي كان حاضراً منذ صياغة العنوان ذاته، حيث جرى التركيز على الممارسات الريادية والاستدامة أكثر من تناول التراث بوصفه حالة ثقافية أو ممارسة اجتماعية. وقد انعكس هذا التوجه بشكل منطقي على صياغة مشكلة البحث وأهدافه، التي انصبّت على الأبعاد التمويلية والتطبيقية، ثم على أسئلة البحث التي جاءت وصفية وقياسية، وعلى الفرضيات التي ركّزت على اختبار العلاقات بين المتغيرات. كما جاء اختيار المنهج الوصفي التحليلي وأداة الاستبيان متسقاً مع هذا المسار، إذ صُمّمت الأدوات لخدمة الإشكالية المطروحة وأهدافها، لا لتفسير الممارسات الثقافية المرتبطة بالتراث. وبذلك، يمكن القول إن البحث حافظ على درجة عالية من الاتساق المنهجي الداخلي، حيث تبتعت جميع مكوناته المنطق التحليلي ذاته، وإن كان ذلك على حساب التحليل الثقافي التفسيري

لنجد أن: جميع مكونات البحث جاءت متسقة مع التوجه التنموي الذي حدّده العنوان منذ البداية

النتائج

تُظهر نتائج البحث درجة عالية من الاتساق مع المنهج الوصفي التحليلي المعتمد ومع الفرضيات المطروحة، إذ ركزت على قياس العلاقات بين متغيرات الريادة الابتكارية والمستدامة وحفظ التراث الثقافي غير المادي، وأظهرت وجود علاقات ذات دلالة إحصائية تدعم التوجه التنموي للدراسة. ويُحسب للنتائج وضوح عرضها وتنظيمها، فضلاً عن التزامها بالإجابة المباشرة عن أسئلة البحث دون خروج عن نطاقها المنهجي. غير أن هذا الاتساق ذاته حدّ من اتساع التحليل، حيث بقيت النتائج في إطار التفسير الكمي العام الذي يثبت العلاقة بين المتغيرات دون التعمّق في تفسير أبعادها الثقافية أو الاجتماعية. كما جاءت مناقشة النتائج مرتبطة بشكل مباشر بالدراسات السابقة، دون تطوير نقاش نظري نقدي يربط النتائج بسياق ثقافي أوسع أو يفسّر دلالاتها على مستوى الممارسة التراثية والهوية.

وبذلك، يمكن القول إن النتائج نجحت في تحقيق أهداف البحث التطبيقية، لكنها أسهمت بدرجة محدودة في إنتاج معرفة تفسيرية معمّقة حول التراث بوصفه ممارسة ثقافية.

الفراغ المعرفي و تأثيره على تفسير النتائج

على الرغم من اتساق النتائج مع المنهج والفرضيات المعتمدة، فإن فهم طبيعتها وحدودها يستدعي النظر في السياق المعرفي الذي أنتجت ضمنه، ويظهر ذلك في تنويه الباحث إلى محدودية الدراسات السابقة التي تناولت دمج ريادة الأعمال بالتراث الثقافي غير المادي. وقد انعكس هذا الفراغ المعرفي على مسار تفسير النتائج، حيث انصبّ التركيز على القياس الكمي للعلاقات بين المتغيرات أكثر من التعمق في تفسير أبعادها الثقافية والاجتماعية. وفي ظل غياب أطر تفسيرية ثقافية راسخة في هذا المجال، جاءت مناقشة النتائج ضمن إطار تنموي عام يكتفي بإثبات العلاقة دون الخوض في كيفية تشكّل الممارسات التراثية أو معانيها الاجتماعية، وهو ما يعكس حدود المعرفة المتاحة أكثر مما يعكس قصورًا في البحث ذاته.

الخلاصة

في ضوء ما سبق، يتضح أن :

البحث حافظ على اتساق منهجي واضح منذ العنوان وحتى النتائج، حيث انطلق من منظور تنموي ركّز على الممارسات الريادية والاستدامة، وانعكس ذلك على جميع مكوناته المنهجية. وقد أسهم هذا الاتساق في إنتاج نتائج واضحة وقابلة للقياس،

إلا أنه في المقابل :

حد من تعميق التفسير الثقافي للتراث بوصفه ممارسة اجتماعية وهوية ثقافية لا يمكن اختزالها في إطار تنموي أو ريادي فقط.

ومن ثمّ :

فإن إعادة بناء البحث بعد هذا التراكم المعرفي كانت ستستفيد من دمج مقاربات تفسيرية وتوسيع الإطار النظري بما يوازن بين البعد التطبيقي والبعد الثقافي للتراث غير المادي.



Thank You